



بيان

وفد دولة قطر

يلقيه

السيد/ ناصر محمد العلي

رئيس اللجنة الوطنية لحظر الأسلحة

أمام

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥

نيويورك، ٤ مايو ٢٠٠٥

السيد الرئيس،

أود بداية، باسم دولة قطر، أن أتقدم إليكم، وإلى أعضاء المكتب الآخرين، بالتهنئة على تقلدكم مسؤولية تصريف أعمال هذا المؤتمر الهام، ونحن على ثقة من أن خبرتكم ومهاراتكم الدبلوماسية ستساعدكم في قيادة أعمال المؤتمر إلى نتيجة موفقة.

ويضم وفد بلادي صوته إلى بيان رئيس حركة عدم الانحياز الذي ألقاه في بداية افتتاح المؤتمر.

السيد الرئيس،

ظلت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، على مدى قرابة أربعة عقود، من أهم المعاهدات الرامية إلى صون السلم والأمن الدوليين، وبدل انضمام الأغلبية الساحقة من دول العالم إلى هذه المعاهدة على إيمان الجميع بأهميتها وفعاليتها، فهي حقا "حجر الزاوية لمنظومة عدم الانتشار". ولهذا السبب، فإنه من المقلق حقا أن نرى، مؤخرا، تآكلا في الثقة بهذه المعاهدة في الأوساط المختلفة. لذا يجب علينا العمل لإنجاح هذا المؤتمر، فمؤتمرات استعراض المعاهدة تعد امتدادا لها، والغرض الأساسي من عقد هذه المؤتمرات هو ضمان ألا تصبح المعاهدة بالية.

السيد الرئيس،

انطلاقا من التزام دولة قطر بمسؤوليتها عن أداء دورها في صون السلم والأمن الدوليين، فقد انضمت إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بموجب المرسوم رقم ٣٨ لعام ١٩٨٩ بتاريخ ٦ يوليو ١٩٨٩، كما صدر المرسوم رقم

٥٤ لعام ١٩٩٩م بتاريخ ٨ ديسمبر ١٩٩٩ للمصادقة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وبالإضافة إلى ذلك، فقد انضمت الدولة إلى اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية بموجب وثيقة الانضمام الصادرة بتاريخ ٣٠ يوليو ٢٠٠٣. وقد عملت دولة قطر، بتشريعاتها وأجهزتها التنفيذية، على تنفيذ التزاماتها بموجب المعاهدات التي هي طرف فيها، والمتعلقة بمكافحة الإرهاب الدولي ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل وعلى وجه الخصوص الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ووسائل إيصالها بما يضمن منع تلك الأنشطة.

السيد الرئيس،

شكل قرار الشرق الأوسط الصادر عن مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٩٥ عنصراً رئيسياً من عناصر نجاح ذلك المؤتمر، وهو جزء لا يتجزأ من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ولا يمكن التغاضي عنه حتى يحقق هدفه وفقاً لما ورد في التقرير الختامي للمؤتمر الاستعراضى للمعاهدة لعام ٢٠٠٠، وبالتالي يجب أن يحظى هذا القرار بالاهتمام اللازم والوقت الكافي لمناقشته ووضع موضع التنفيذ.

وقد بين أمير دولة قطر في معرض خطابه أمام الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة في ٢١ سبتمبر ٢٠٠٤، ضرورة جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، وبدون أي استثناء، من أجل تحقيق الأمن والاستقرار وبما يعود بالنفع والخير على كافة شعوب المنطقة. وما فتئت دولة قطر تؤكد في المحافل الدولية باستمرار رغبتها الصادقة في جعل منطقة الشرق الأوسط، بما فيها منطقة الخليج العربي، خالية من أسلحة الدمار الشامل، خاصة النووية منها، وذلك انطلاقاً من قناعتها بأن امتلاك أية دولة في الشرق الأوسط لهذا السلاح المدمر سيشكل تهديداً للمنطقة وسيعتبر مصدر قلق كبير، ليس لشعوب المنطقة فحسب، وإنما لدول العالم أجمع. إن الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط يتطلبان

إزالة كافة الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى والتزام دول الشرق الأوسط بالامتناع عن إنتاج الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية، أو الحصول عليها أو حيازتها على أي نحو آخر.

لقد انضمت جميع الدول العربية إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ووافقت عام ١٩٩٥ على تمديد المعاهدة بصورة غير محدودة. ولكن هذا الموقف مبني على مدى تحقيق عالمية تطبيق المعاهدة. فعالمية المعاهدة لم تتحقق في منطقة الشرق الأوسط بعد بسبب دولة واحدة لم تنضم إليها حتى الآن، وهي إسرائيل التي ترفض الامتثال للشرعية الدولية متذرة بأن إقامة سلام على نطاق كامل وإنشاء علاقات سياسية واقتصادية شاملة بين جميع دول المنطقة يعد شرطاً مسبقاً للبدء في إجراء مفاوضات بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية. ولا يعدو هذا كونه حجة واهية وذريعة تتخذها إسرائيل كي تحافظ على مبدأ الردع النووي الذي هو من ثوابت سياستها الأمنية. ولكن الإصرار على الاحتفاظ بالخيار النووي، يتناقض مع الادعاءات بالرغبة في إقامة سلام شامل ومستدام، وخاصة في منطقة متفجرة كمنطقة الشرق الأوسط. إن إخلاء منطقة الشرق الأوسط من السلاح النووي وكافة أسلحة الدمار الشامل يعتبر شرطاً أساسياً ولازماً لإرساء أية ترتيبات دائمة للأمن الإقليمي في المنطقة مستقبلاً، وليس العكس.

السيد الرئيس،

اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر من العام الماضي بتوافق الآراء القرار A/RES/59/63 المعنون: "إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط" بهدف تخليص منطقة الشرق الأوسط من التهديد المتمثل في الأسلحة النووية. وكذلك فقد اعتمدت الجمعية العامة بأغلبية ساحقة في ديسمبر الماضي القرار A/RES/59/106 المعنون: "خطر الانتشار النووي في الشرق

الأوسط" وهو قرار تعتمده الجمعية سنويا، ويطالب إسرائيل، من جملة أمور، باعتبارها الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة، بالانضمام إليها دون إبطاء، وبإخضاع جميع مرافقها النووية ل ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية تحقيقا لهدف الالتزام العالمي بالمعاهدة في الشرق الأوسط، وباعتبار ذلك تدبيراً مهماً من تدابير بناء الثقة فيما بين دول المنطقة وخطوة نحو تعزيز السلام والأمن.

أما الوكالة الدولية للطاقة الذرية فقد اعتمد مؤتمرها العام في دورته الثامنة والأربعين بتوافق الآراء مرة أخرى القرار المعنون "تطبيق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الشرق الأوسط" برقم GC(48)/RES/16، وهو يؤكد الحاجة الملحة لأن تقبل جميع دول المنطقة تطبيق ضمانات الوكالة الشاملة على كل ما لديها من أنشطة نووية.

وعلاوة على ذلك فقد طالب مجلس الأمن، في قراره رقم ٤٨٧ لعام ١٩٨١، إسرائيل صراحة وعلى وجه السرعة، بوضع منشآتها النووية تحت إشراف نظام الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقد أشار المجلس في القرار ٦٨٧ لعام ١٩٩١ إلى الهدف المتمثل في إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل وجميع قذائف إطلاقها في منطقة الشرق الأوسط.

السيد الرئيس،

حان الوقت لوضع آلية عمل لتنفيذ القرار المتعلق بالشرق الأوسط لعام ١٩٩٥ وكذلك التوصيات المنبثقة عن مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٠٠، وهي مسؤولية تقع على عاتق كل الدول الأطراف في المعاهدة. ويجدر بمجلس الأمن وبالمجتمع الدولي أن يتبع نهجا شاملا لمكافحة انتشار جميع أسلحة الدمار الشامل في دول الشرق الأوسط من دون استثناء، إذ أن الكيل بمكيالين في مسألة الانتشار

النووي وأسلحة الدمار الشامل عامة ليس إلا مقدمة لسياسة الفوضى وعدم الاستقرار.

وعليه، تطالب دولة قطر كافة الدول الأطراف في المعاهدة بالضغط على الدول التي لم تنضم بعد للاتفاقية لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الشأن والانضمام إلى المعاهدة، وعدم تطوير أسلحة نووية أو إنتاجها أو تجريبها أو حيازتها بأي شكل من الأشكال، وإخضاع كافة منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية باعتبار ذلك يشكل تدبيراً مهماً لبناء الثقة فيما بين جميع دولة المنطقة وخطوة نحو تعزيز الأمن والسلم الدوليين. وإلى أن يتحقق ذلك، فإننا نطالب بأن تمتنع جميع الدول عن تقديم أي مساعدات في مجال التكنولوجيا النووية إلى هذه الدول تطبيقاً لأحكام المعاهدة والوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٠.

السيد الرئيس،

لكي لا تفقد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية مصداقيتها، فإنه من الضروري أن تقوم الدول الحائزة للأسلحة النووية، بتنفيذ تعهداتها بشكل قاطع، وبإزالة ترساناتها النووية بالكامل بموجب المادة السادسة من المعاهدة كما جاء في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠. ولهذا يجب على الدول النووية الخمس الشروع ببنية صادقة في مشاورات تتبعها إجراءات ملموسة وحاسمة لنزع أسلحتها النووية، وإلى حين تحقيق ذلك، فإنه من الواجب وضع ضمانات أمنية بعدم استخدام تلك الأسلحة ضد أي دولة من الدول غير الحائزة على الأسلحة النووية.

السيد الرئيس،

عشية انعقاد هذا المؤتمر، تجمع عشرات الآلاف من محبي السلام خارج مقر الأمم المتحدة مطالبين بتخليص العالم من مخاطر السلاح النووي، ويرمز هذا التجمع إلى أن شعوب الأرض جميعا تتوق إلى اليوم الذي تصبح فيه الأسلحة النووية شيئا من الماضي في تاريخ العالم. وإن أردنا لهذا أن يتحقق، فلا بد لنا أن نبدأ في التنفيذ الفعلي لجميع مواد معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية بدون استثناء، حتى لا تصبح مؤتمرات الاستعراض مجرد منابر خطابية تتكرر فيها الأقوال نفسها كل خمسة أعوام.

وعلى وجه التحديد، يترتب على مؤتمرنا هذا أن يتناول تقييما شاملا لمدى وفاء الدول الأطراف بالتعهدات التي التزمت بها في مؤتمر استعراض وتمديد المعاهدة عام ١٩٩٥، والتي أكدت عليها مجددا في مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠، ويترتب على المؤتمر أن يبحث أيضا في آليات لتطبيق قرار الشرق الأوسط لعام ١٩٩٥ ومتابعة ما صدر بشأنه من توصيات في مؤتمر عام ٢٠٠٠، بغية تحقيق جميع أهدافه ومقاصده.

وشكرا السيد الرئيس.